حوار

بقلم : احمد طلعت

عودة الى الفساد ...!!

في الاسبوع الماضي تحدثنا عن «الضمانات» ضد انتشار الفساد في الدول المتحضرة وقلنا ان اهم تلك الضمانات «هناك» هي اجهزة إعلام حرة تطارد الانحراف وتسلط عليه الاضواء ولا تتركه «يرعي» في الظلام، فيفكر المنحرف الف مرة قبل ان يغامر بالفساد او الافساد حتي لا يتعرض للعقوبات السياسية والقانونية معا، فيفقد سمعته ومنصبه وحريته في وقت واحد وهي حالة شبيهة بما يسمي «الموت المدني».

ثم تاتي الضمانة الثانية وهي «قدسية» المال العام التي تجعل من اختلاسه او مجرد الاسراف في انفاقه جريمة لا تغتفر، وسواء وقع الاختلاس او الاسراف بالنسبة للملايين او الملاليم ...؟؟؟ لان الجريمة تقوم بمجرد الاعتداء علي المال العام وبصرف النظر عن قيمته. والضمانة الثالثة - في الدول المتحضرة - هي «مفهوم» المنصب العام فهو عندهم خدمة وعطاءوليس كسبا وثراء. فالشعب - من هذا المنطلق - يحاسب اصحاب المناصب العامة قبل ان يحاسبهم القانون، كما ان «اقارب» اصحاب المنصب العام لا يتمتعون باية ميزة لانهم لا يملكون ان يقوموا باية «خدمة» فالناس هناك امام القانون سواء، وهم امام اجهزة الدولة سواء ايضا، فلا تقوم الحاجة الي الواسطة او الي الرشوة.

اما الضمانة الاهم فهي ان الشعب يثق في حكومته فيصدقها في كل ما تعلنه، لذلك فهو يصدقها عندما تقول بانها لا تتستر علي الفساد او تسمح لمن يتصل بالحكومة من قريب او من بعيد ان يشارك فيه .. ؟؟

اما نحن - في مصر - فإن ازمة الثقة بين الشعب وحكوماته المتعاقبة علي مدي الاربعين عاما الماضية، قد جعلته لا يصدق شيئا تعلنه الحكومة، بل هو «يستنتج» من كل تصريح يدلي به مسئول حكومي ان الحكومة سوف تفعل عكسه تماما ...!!!

والشعب عندنا لا يثق في صحافة الحكومة، فاذا هي نشرت عن واقعة فساد يستنتج الشعب ان المقصود من هذا النشر وهذا التشهير هو شغل الشعب عن موضوع اخر او «مصيبة» اخري سوف تحل عليه او هي قد حلت عليه فعلا. حدث ذلك في مرات عديدة طوال السنين الماضية حتي فقد الشعب ثقته في كل ما ينشر وما يقال، خصوصا وان معظم «الفضائح» التي نشرتها صحف الحكومة قد انتهي امام القضاء الي البراءة، ولان الشعب لا يزال يثق في قضائه فانه لا يمكن ان يتصور ان النشر في الصحف الحكومية كان له سبب اخر غير صرف الانتباه عن المصائب وشغل الراي العام بقصص «مسلية».

ثم تغير «مفهوم» المال العام عند الحكام فاصبح الاسراف في انفاقه «ضرورة» يقتضيها المظهر ووجاهة السلطة، واصبح استغلال النفوذ اسمه «حل» مشاكل الجماهير، واصبحت الواسطة والاستثناء اصلا وقاعدة عامة، يراه الشعب علي شاشات التليفزيون يشارك فيه الوزراء ونواب الشعب علي السواء.

والمنصب العام الذي يمنع صاحبه - بحكم الدستور - من البيع او الشراء من املاك الدولة لم يعد يمنعه من البيع او الشراء من «الهيئات» العامة التي تقيم مشروعاتها علي السواحل وعلي الشواطيء، لان تلك الهيئات - في راي المسئولين الكبار لها ميزانياتها المستقلة عن ميزانية الدولة، وبالتالي فان الشراء منها - في رايهم - لا يحرمه الدستور ..؟؟

والحكومة تقول - وهي صادقة - انها لا تتستر علي الفساد، لكن القضية الاهم عند المواطن وعند الراي العام هي ان الحكومة مطالبة بان تضع القوانين والانظمة التي تجعل من الفساد مجرد «استثناء» من قاعدة عامة هي الطهارة والنقاء، وان تضرب المثل بكل مسئول كبير او صغير فيها علي ان المنصب العام هو عطاء وعناء وليس وسيلة للكسب او الثراء عن طريق «الالتفاف» حول القانون او الادعاء بعدم كفاية المرتبات !!..

هامش: قلبي مع زكي بدر .. ليس لانه حمل وديع .. ولكن لكثرة «السكاكين» ...؟؟